



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، 9-13 يوليو/تموز 2018

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

موجز

تحدد هذه الوثيقة عمل منظمة الأغذية والزراعة على أهداف التنمية المستدامة مع تركيز خاص على مؤشرات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة الذي ترعاه المنظمة. وهي تعالج القضايا الحاسمة المتصلة بالمنهجية والرصد وتقديم التقارير، فضلاً عن دور النمو الأزرق في رصد عمليات أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- ◀ الإقرار بالخطط المقترحة من جانب المنظمة والمصادقة عليها من أجل تبني البلدان للهدف 14، ومن أجل عملياتها في مجال تقديم التقارير والرصد؛
- ◀ والإحاطة علماً بأن المنظمة تعالج حالياً المعلومات المقدمة من الأعضاء من خلال الاستبيان الخاص بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد من أجل تحديد علامات البلدان للمؤشرين 14-6-1 و14-ب-1، على أن يتم تقاسمها مع الأعضاء قبل نشرها في التقرير العالمي بشأن التقدم في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2019؛
- ◀ والإقرار بالثغرات الحالية لجهة القدرات في البلدان في مجال تقديم التقارير عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والنظر في إمكانية توفير الدعم للصندوق المتعدد الجهات المانحة من أجل تنفيذ خطة التنمية لعام 2030 مع التشديد على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛



يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة الموجود على هذه الصفحة؛ وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على الموقع: <http://www.fao.org/about/meetings/cofi/ar>

- ◀ والتشجيع على مناقشة الفرص المتاحة لتوفير المزيد من ترتيبات التمويل (مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص) دعماً لتنفيذ خطة عام 2030 لاستدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ودعم المبادرات التي سوف توجّه البلدان نحو تحقيق مقاصد الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة؛
- ◀ والإحاطة علماً بالدعوة إلى مزيد من الإجراءات الأكثر تكاملاً وتعاونياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والدور الذي يمكن أن يؤديه النمو الأزرق وتحديد الإجراءات في مجال بناء القدرات على امتداد سلاسل القيمة الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وفي جميع أقسام الأغذية والزراعة التي تستهدف استئصال الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وإدارة الموارد؛
- ◀ وتبادل الخبرات، بما في ذلك قصص النجاح حول النهج والاستثمارات المتصلة بالنمو الأزرق في مجال تنفيذ خطة عام 2030، وتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمصايد الأسماك؛
- ◀ وتوفير المشورة بشأن اقتراحات منظمة الأغذية والزراعة حول المنتدى الأزرق والمرافق الزرقاء.

أولاً - تحقيق خطة عام 2030 - المؤشرات ودور النمو الأزرق

1- توفر خطة عام 2030¹ وأهداف التنمية المستدامة رؤيةً لعالم أكثر ازدهاراً، وسلاماً واستدامةً لا يُهمل أحداً، فيما ينعم بنمو قائم على الحقوق، ومنصف وشامل. ويتم الترويج أيضاً للنمو الاقتصادي المطرد، والشامل والمستدام وللعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع.

2- يتسق عمل المنظمة عامّةً بشكل جيد مع خطة عام 2030 ومع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة (وبخاصة الأهداف 1 و2 و5 و6 و8 و12 و13 و14 و15 و17) ويساهم في توفير التوجيهات والمشورة للبلدان بشأن السياسات ذات الصلة وتنمية القدرات، بما في ذلك التعميم² وبرامج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كذلك، يتمّ الإقرار بشكل متزايد بالأهمية الاستراتيجية لأهداف التنمية المستدامة في سلاسل القيمة الخاصة بتربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك والأسماك في منتديات مثل اللجنتين الفرعيتين التابعتين للجنة مصايد الأسماك المعنيتين بتربية الأحياء المائية والتجارة بالأسماك. وساهمت المنظمة أيضاً بشكل كبير في وضع التقارير بشأن أهداف التنمية المستدامة³، وفي الأحداث الرئيسية عام 2017 مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة

¹ الأمم المتحدة، 2015. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

<https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld/publication>

² مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2017. تعميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. دليل مرجعي للفرق القطرية للأمم المتحدة (تحديث مارس/آذار 2017). مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. الصفحة 137 [من النسخة الإنكليزية] - <https://undg.org/wp-content/uploads/2017/03/UNDG-Mainstreaming-the-2030-Agenda-Reference-Guide-2017.pdf>

³ الأمين العام للأمم المتحدة 2017. التقدم المحرز على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة - تقرير الأمين العام - المنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي انعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

E/2017/66. <https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/secretary-general-sdg-report-2017--EN.pdf>;
Statistical annex: <https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/secretary-general-sdg-report-2017--Statistical-Annex.pdf>

بشأن المحيطات والمؤتمر الرابع حول محيطنا في مالطا. وتمّ الإقرار في هذه الاجتماعات بأن الاقتصاد/النمو الأزرق يشكلان نهجين هامين لتحقيق الهدف 14 وبخاصة المقصد 14-47.

3- وثمة اتفاق عام على أنه حينما يجرى تنفيذ التوجيهات الدولية المتاحة- مثل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، ونجح النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، والرؤية المشتركة لاستدامة الأغذية والزراعة، والاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء وغيرها مثل النمو الأزرق للمنظمة- سوف تساهم من دون شك في تنفيذ ورصد العديد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- رصد التقدم المحرز في مجال تنفيذ مقاصد مختارة لأهداف التنمية المستدامة

4- إن خطة عام 2030 هي إطار تملكه وتوجهه البلدان. وأما فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة والمجموعة الرفيعة المستوى بشأن الشراكة، والتعاون وبناء القدرات المعنية بالإحصاءات لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، فهي مجموعات الخبراء المكلفة بوضع وتنفيذ إطار عالمي للمؤشرات الخاصة بأهداف ومقاصد خطة عام 2030. وتتألف المجموعتان من دول أعضاء، وتضمّان وكالات إقليمية ودولية بصفة مراقبين. وقد صُمّمت بعض الوكالات الدولية كراعية لمؤشرات محدّدة، مع مسؤولية تمكين عملية وطنية وإقليمية وعالمية لتقديم تقارير عن أهداف التنمية المستدامة.

5- والمنظمة راعية لواحد وعشرين مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة، لـ 169 مقصداً من أصل مجموع 230 مقصداً في الأهداف 2 و5 و6 و12 و14 و15، كما أنها الوكالة المساهمة في أربعة أهداف أخرى. وتمثل مسؤولية الرعاية في تمكين عملية وطنية وإقليمية وعالمية لتقديم تقارير عن أهداف التنمية المستدامة. كذلك، يشكل الرصد جزءاً من الدعم الإجمالي الذي تقدمه المنظمة للدول الأعضاء في مجال دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية لتنفيذ برامج الأمن الغذائي، وشبكات الأمان الاجتماعي وبرامج البحث والتنمية.

6- وفي هذا السياق، يقضي دور المنظمة (1) بتوجيه العملية المنهجية لوضع وتوثيق المؤشرات؛ (2) ودعم القدرات الإحصائية للبلدان من أجل توليد البيانات الوطنية ونشرها؛ (3) وجمع البيانات من مصادر وطنية، وضمان قابلية مقارنتها واتساقها؛ (4) ونشرها على المستوى العالمي والمساهمة في رصد التقدم على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وفي إطار الهدف 14، إن المنظمة راعية لأربعة مؤشرات 14-4 و14-6 و14-7 و14-ب-1. كما تساهم المنظمة في المؤشر 14-ج-1، وتوفّر الدعم المنهجي لبعض عناصر البيانات. ويوفّر الجزء 2 من التقرير عن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2018 مزيداً من التفاصيل عن المنظمة وأهداف التنمية المستدامة.

7- وتمثل إحدى الميزات الأساسية لخطة أهداف التنمية المستدامة في طابعها المتكامل وغير القابل للتجزئة، ممّا يتطلب تقييم النتائج الناجمة عن المؤشرات ذات الصلة بشكل مشترك بما يتيح تحليلاً شاملاً للآثار والمقايضات

بين مسارات التنمية المختلفة. كما أن المقاصد الأربعة عشر لأهداف التنمية المستدامة الأربعة، والتي تقع مؤشراتها تحت رعاية المنظمة مترابطة بشكل وثيق، وسوف تتطلب وضع سياسات وتدابير متكاملة لتحقيقها، رغم أنها تخضع لمهل زمنية محددة مختلفة.

مقصد هدف التنمية المستدامة 14-4-1 - نسبة الأرصد السمكية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً

8- يقيس هذا المؤشر التقدم المحرز باتجاه تحقيق المقصد 14-4 إعادة الأرصد السمكية إلى مستويات قادرة على إنتاج الحد الأقصى من العائدات المستدامة بحلول عام 2020. وهو يوفّر وسيلة لرصد التقدم المحرز والتغيرات في مجال استغلال وإدارة الموارد العالمية لمصايد الأسماك بوصفه مقياساً مباشراً للاستدامة.

9- وتستخدم المنظمة المؤشر القائم على الحد الأقصى من العائدات المستدامة منذ عام 1974، وتطلقه كل فترة سنتين في التقرير عن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم. ونظراً إلى محدودية لجهة البيانات والقدرات الفنية، يتمّ تقديره على المستويين الإقليمي والعالمي، ولا يوفّر بالتالي لمحة عامة كاملة عن جميع البلدان. غير أن مبادئ ومنهجيات التقييم التي تستند إليها تقديرات المؤشر تطبّق بشكل متساوٍ على الصعيد الوطني. وبالفعل، يقوم أصلاً عدد من البلدان، إما بصورة مستقلة أو ضمن سياق الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، بتقييم حالة الأرصد السمكية لديها ولذا، من المرجح أن تضع تقديرات وطنية للمؤشر 14-4-1 من دون صعوبة كبيرة. إنما قد تواجه بلدان أخرى تحديات مختلفة على صعيد وضع المؤشر بفعل محدودية البيانات والقدرات.

10- وتعتزم المنظمة توسيع نطاق تجارب البلدان وتعزيز الاستفادة الوطنية من المؤشر 14-4-1 من خلال توفير التدريب على المنهجيات القابلة للتطبيق في الحالات التي تفتقر إلى البيانات وفي تحديد حالة الأرصد، وبناء القدرات في مجال جمع البيانات بشأن المصيد، والجهود والبيانات البيولوجية التي سوف تساهم في الأجل المتوسط في تحسين عمليات تقييم الأرصد، رهنأ بتوافر الأموال وحيثما أمكن بالتعاون مع الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك.

11- وتعدّ المنظمة الخطوط التوجيهية للإبلاغ والرصد الخاصة بالمؤشر 14-4-1 والتي تصف الهيكل المؤسسي على الصعيد الوطني، وكيفية وضع المؤشر بالاستناد إلى قائمة مرجعية من الأرصد الوطنية، والبيانات الفوقية اللازمة لرفع التقارير إلى المنظمة بشأن المؤشر. كذلك، تعزّز المنظمة نظام رصد الموارد السمكية⁵ بوصفه نظاماً عالمياً للمعلومات لدعم عملية نشر ورصد حالة الأرصد.

⁵ نظام رصد الموارد السمكية: <http://firms.fao.org/firms/en>

المؤشر 14-6-1 - التقدم المحرز في البلدان لجهة درجة تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

12- يشير هذا المؤشر إلى أهمية مكافحة الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم الذي قد يقوّض الجهود الرامية إلى حفظ وإدارة الأرصد السمكية، وبحول دون تحقيق الاستدامة في الأجل الطويل. وقد وُضعت صكوك دولية مختلفة على مرّ السنوات من أجل وقف الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم بصورة كفوءة عن طريق التركيز على مسؤوليات الدول في تنفيذها.

13- ويتضمن الاستبيان الخاص بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك ذات الصلة لعام 1995 قسماً يقيس التقدم المحرز كل سنتين في تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم:

- الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار لعام 1982 وتنفيذها؛
- الانضمام إلى اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام 1995 وتنفيذه؛
- وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تمشياً مع خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- الانضمام إلى الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 وتنفيذه؛
- تنفيذ مسؤوليات دول العلم في سياق اتفاق الامتثال لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 1993 والخطوط التوجيهية الطوعية للمنظمة بشأن أداء دولة العلم.

14- ويستند هذا المؤشر إلى درجة التقييم الذاتي للبلد في مجال تنفيذ هذه الصكوك. وبناءً على ردود البلدان على الأقسام ذات الصلة في الاستبيان الخاص بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، سوف تعطي البلدان علامةً للمؤشر بين صفر و1. ويُعطى لكل صكّ وزن يأخذ في الاعتبار أهمية هذا الصك في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والتداخل بين هذه الصكوك.

15- وقامت المنظمة بتجربة منهجية للمؤشر 14-6-1 في إطار حلقات عمل حول تنفيذ الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء والصكوك ذات الصلة. وقد ضمن هذا الأمر أن توفّر منهجية المؤشر النهائي، التي تستند بشكل كامل إلى الاستبيان الخاص بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والتي صادق عليها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، علامات دقيقة للدولة.

16- وتمّ جمع المجموعات الأولى من البيانات القطرية مع إطلاق الاستبيان الخاص بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 2018. وقد سمحت الإجابات الوطنية على الاستبيان للمنظمة احتساب العلامات القطرية للمؤشر 14-6-1 والتي سوف يتم تقاسمها الآن مع البلدان. وسوف تحدّد هذه العلامة الأولى للمؤشر لكل بلد الخط القاعدي للرصد الوطني، والإقليمي والعالمي باتجاه تحقيق المقصد 14-6 لأهداف التنمية المستدامة.

المؤشر 14-7-1 - مصايد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي أقل البلدان نمواً وفي جميع البلدان

17- هذا المؤشر، الذي يتعلق بالقيمة المتحوّلة للموارد البحرية مع مرور الزمن، يفتقر إلى منهجية معترف بها دولياً. وسوف يستند نهج منهجي أول إلى البيانات التي تمّ الحصول عليها من خلال نظام الحسابات الوطنية لاحتساب إجمالي الناتج المحلي. إنمّا، بالإشارة إلى حدود مؤشر واحد قائم على إجمالي الناتج المحلي، يجري وضع منهجية أكثر تفصيلاً بما في ذلك من خلال اجتماع خبراء لضمّ تقييم للمجموعة الواسعة من العوامل ذات الصلة التي تساهم في إجمالي الناتج المحلي. وهي تشمل، على سبيل المثال وليس الحصر، مصايد الكفاف، والمصايد الترفيهية، واتفاقات الحصول على الموارد والإيجار والعمالة والدخل والتجارة في الخدمات.

18- وفي سياق التطوّرات المنهجية، خطّطت المنظمة لعقد ثلاث حلقات عمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً خلال عام 2018. وسوف تُستخدم هذه الحلقات للتشاور مع أصحاب المصلحة بشأن العمل الذي يجري في مجال وضع منهجية للإبلاغ عن الهدف 14-7-1، من أجل المصادقة على النهج المقترح وتحديد البلدان لتنفيذ المنهجية على الصعيد الوطني في سياق البلدان التجريبية.

المؤشر 14-ب-1 - التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي هذه الحقوق

19- وُضع هذا المؤشر لتتبع التقدم المحرز على صعيد المقصد 14-ب توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق. وهذا المقصد خاص بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ويؤكد الإقرار العالمي بالدور الأساسي لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ومن أجل ضمان الحصول الآمن على الموارد، من الضروري إقامة بيئة تمكينية تقرّ بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتحميها. وتتمتع هذه البيئة التمكينية بثلاث ميزات رئيسية:

- (1) الأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية الملائمة؛
- (2) المبادرات المحددة لدعم مصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛
- (3) الآليات المؤسسية ذات الصلة التي تتيح مشاركة منظمات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في العمليات ذات الصلة.

20- ومنظمة الأغذية والزراعة هي الوكالة الراعية للمؤشر الذي يستند إلى ثلاثة أسئلة في الاستبيان الخاص بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وحسب ردود البلد على الأقسام ذات الصلة في هذا الاستبيان، سوف تمنح البلدان قيمةً للمؤشر تتراوح بين صفر و1.

21- وفي سياق دعم البلدان الأعضاء لتحقيق الهدف 14-ب وتقديم التقارير بشأنه، وضعت المنظمة دورة للتعلّم الإلكتروني⁶ ونظّمت حلقة عمل حول استكشاف الهدف 14-ب والمؤشر المقترح له 14-ب-1 في نوفمبر/تشرين الثاني 2017.

22- وعلى غرار المؤشر 14-6-1، تمّ جمع العلامات الوطنية للمؤشر 14-ب-1 أيضاً مع إطلاق الاستبيان الخاص بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 2018. إنفا في حال المؤشر 14-ب-1، يتأتى الخط القاعدي للمؤشر من الاستبيان لعام 2016، حيث تمّ دمج المجموعة الفرعية من الأسئلة المتصلة بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق للمرة الأولى.

23- وبعد تبادل العلامات للمؤشرين 14-6-1 و14-ب-1 مع البلدان، سوف تُتاح على منصة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمنظمة على أن تقوم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بحفظها في قاعدة البيانات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة.

المؤشر 14-ج-1 - عدد البلدان التي تحرز تقدماً في المصادقة على صكوك ذات صلة بالمحيطات تنفّذ القانون الدولي وقبولها وتنفيذها، من خلال أطر قانونية، وسياساتية ومؤسسية، بالصيغة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام.

24- ورغم أن المنظمة ليست الوكالة الراعية، فهي وكالة مساهمة وقد وفّرت خبرتها للمساعدة في وضع المنهجية لهذا المؤشر.

25- وتساهم المنظمة في هذه العملية من خلال منتدى الأمم المتحدة للمحيطات، كما أنها جاهرت بموقفها بضرورة أن تتعدّى منهجية المؤشر المصادقة من جانب الدول وأن تشمل أيضاً تنفيذ الصكوك ذات الصلة. وأما المنهجية النهائية فتتطلب المزيد من العمل والتعاون بين الوكالات العديدة والوكالة الراعية، غير أن المنظمة أضافت أسئلة إلى الاستبيان الخاص بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لضمان أن تكون الدول الأعضاء في موقع يسمح لها برفع تقرير عن هذا المؤشر.

مبادرات المنظمة لتنمية القدرات في مجال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

26- يرمي عمل المنظمة في مجال تنمية القدرات بشكل أساسي إلى السماح للبلدان بوضع هذه المؤشرات والإبلاغ عنها وفقاً لمنهجيات ومعايير متفق عليها دولياً. ولهذه الغاية، نظّمت المنظمة حتى اليوم حلقات عمل عالمية وإقليمية، وهي توفّر التوجيهات للرصد الوطني من خلال خطوط توجيهية ودورات للتعلّم الإلكتروني، وتحديد نظم الإبلاغ، بما في ذلك البرمجيات (الاستبيانات الخاصة بمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، والسجل العالمي للأرصدة ومصايد الأسماك)، من خلال اللجوء إلى الشراكات القائمة (مثل نظام رصد موارد مصايد الأسماك) ومن خلال تكنولوجيات

ابتكارية. ويجري دعم هذه الأنشطة من خلال مصادر تمويل مختلفة، بما في ذلك صندوق تحفيزي متعدد الاختصاصات لفترة السنتين 2016-2017.

27- وفي المستقبل، تنوي المنظمة إقامة برنامج شامل متعدد الجهات المانحة لسدّ الفجوات لجهة القدرات في نظم الإحصاءات الوطنية، والسماح للبلدان بوضع واستخدام المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة بصورة فعالة. وسوف يقوم هذا البرنامج بمساعدة البلدان في رصد التقدم المحرز في تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالجوع والأمن الغذائي، والزراعة المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، من خلال تحسين الرصد بالاستناد إلى جودة أعلى وبيانات تفصيلية. وسوف يعتمد الشركاء إلى وضع ونشر بيانات أكثر شمولاً وقابلية للمقارنة حول المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، بما يتيح لها تصميم سياسات واستراتيجيات وطنية فعالة وقائمة على الأدلة للاستجابة إلى مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً- التحديات المتصلة بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة

28- يجب أن تستند عمليات الرصد الوطني والإقليمي والعالمي لخطة التنمية لعام 2030، قدر الإمكان، على معلومات تنتجها البلدان فقط. ولذا، ينبغي أن تكون آليات الإبلاغ آمنة، على الصعيدين الوطني والدولي على حدٍ سواء، من خلال آليات محدّدة جيداً لدفق البيانات. ويتمثل أحد الجوانب الأساسية في قياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق خطة العام 2030 في إتاحة معلومات إحصائية رسمية عالية الجودة. وبالتالي، ينبغي لجميع أعضاء المنظمات الدولية، والنظم الإحصائية الوطنية وسلطات وطنية أخرى معنية بالعمل على تجميع المعلومات لأهداف التنمية المستدامة أن توفر هذه المعلومات بما يتماشى مباشرة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

29- أمّا على الصعيد الوطني، فيجب توفير المعلومات على نحو متسق على أن تتيح قياس التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي والعالمي باتجاه تحقيق المقاصد بصورة شفافة. ومن جهة أخرى، من شأن الوكالات الراعية التي تجمع المعلومات وتحفظ البيانات الفوقية أن تنشر وتنسق آخر المعلومات في قاعدة البيانات العالمية لشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل ضمان اتساق المجموعات العالمية للبيانات.

30- والاستثمارات الكبيرة ضرورية، حالياً ومستقبلاً، لضمان أن تتوفر بانتظام القدرات البشرية والمؤسسية الكافية حسبما تتطلبها عملية الرصد والإبلاغ. كما أن تشجيع وتمكين المشاركة والتشاور في عملية رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها قد يزيد ملكية وتأييد هذه العمليات بما يفضي إلى مزيد من مصادر المعلومات ومن البيانات الموثوقة. إضافةً إلى ذلك، ينبغي استكشاف مصادر التمويل غير التقليدية وغير الاعتيادية من خلال إعادة تخصيص ميزانية الحكومة، ومساهمات القطاع الخاص بما في ذلك الإبلاغ عن الأعمال على نطاق المنظمة، أو مبادرات المجتمع المدني والمبادرات الخيرية.

الإطار 1

تنصّ الخطوط التوجيهية الصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة على أنه في غياب البيانات الوطنية، يجوز للمنظمات الدولية، بوصفها وكالات راعية، استخدام بيانات غير رسمية أو تقديرات توضع وفقاً لنماذج محددة لتجميع المؤشرات العالمية، شرط أن تكون العملية شفافة وتتضمن منهجيات متاحة لجميع الشركاء، ومن خلال إعطاء فرصة التدقيق الكامل للبلدان الأعضاء في بيانات التقديرات.

وقد حدّد التقرير التجميعي⁷ لـ 43 استعراضاً وطنياً طوعياً لتحديات العامة للبلدان في الاستجابة إلى طلبات الرصد والإبلاغ في خطة عام 2030:

- تجزئة البيانات
 - جمع البيانات، وإدارة معالجتها ونشرها فضلاً عن غياب الخبرة الفنية وعدم توفر الموظفين المدربين والمعدات الضرورية لجمع البيانات.
 - حشد الدعم المالي والفني للبيانات، بما في ذلك وضع منهجيات لجمع البيانات، ورصدها وتقييمها.
- كذلك، يلقي التقرير التجميعي الضوء على التدابير المتخذة لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية:
- توضيح الملكية المؤسسية للبيانات والرصد لأهداف التنمية المستدامة
 - استخدام التكنولوجيا لتحسين عملية جمع البيانات وتحليلها وإمكانية الحصول عليها
 - إشراك أصحاب المصلحة في جمع البيانات
 - تحديد مصادر بيانات جديدة لتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
 - حشد الدعم من خلال الشراكات

31- وترد في ما يلي تحديات أخرى تواجهها البلدان على صعيد تنفيذ أطر الرصد والإبلاغ:

- غياب البيانات
- ضرورة أن تنعكس عملية الرصد على نحو ملائم في خطط العمل والميزانيات
- تحسين مستويات الشفافية في عملية الإبلاغ والرصد

32- وتواجه المؤشرات المتصلة بمصايد الأسماك تحديات خاصة نظراً إلى أنه يتم إنتاج وإدارة معظم البيانات بشأن الصيد الخاصة بأهداف التنمية المستدامة خارج النظام الإحصائي الوطني، عادة من جانب مؤسسات الوزارة المختصة (المؤشرات 14-4-1 و 14-6-1 و 14-ب-1). وبالنسبة إلى بعض المؤشرات، فالبيانات نادرة وكذلك المعلومات العلمية الضرورية، كما يظهر في المنهجيات الفعالة لتقييم الأرصد على الصعيد القطري، بما يؤثر مباشرة على البيانات المتاحة للمؤشر 14-4-1، أو المنهجيات لاحتساب مؤشر فعال غير موجودة وبالتالي، تُستخدم مؤشرات تقريبية تفضي إلى سوء موازنة بين المقصد والمؤشرات (المؤشران 14-6-1 و 14-7-1).

⁷ https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/17109Synthesis_Report_VNRs_2017.pdf

33- كما أن الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارتها تشكل جهات فاعلة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أدوارها العديدة، بما في ذلك تحسين توفر البيانات، ورصدها والإبلاغ عنها. ويوفّر العديد من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارتها الدعم الفني والعلمي لبلداتها الأعضاء بما في ذلك جمع، البيانات والمعلومات وتجميعها وتحليلها. ويرتبط جزء كبير من هذه المعلومات بالبيانات الفوقية ومجموعات البيانات الطويلة الأجل التي يمكنها أن تساهم في تقييم المؤشر وقياس التقدم المحرز. كذلك، بإمكان التعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك ومع اتفاقية البحار الإقليمية أن يؤدي دوراً أساسياً في تعزيز الاتساق وقابلية المقارنة على صعيد النهج الذي تعتمده البلدان إزاء أطر الرصد والإبلاغ الخاصة بها.

34- وقد اعتُبر مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات⁸ الذي انعقد في عام 2017 ناجحاً إلى حدّ بعيد في بناء الزخم من أجل تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. لذا، ينبغي للاستراتيجيات الوطنية أن تبني على هذا الزخم، مع الاستفادة من الالتزامات الطوعية بما في ذلك الموارد، ونتائج الحوارات حول الشراكات. كذلك، بإمكان التعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك واتفاقية البحار الإقليمية أن يضطلع بدور أساسي في تعزيز الاتساق وقابلية المقارنة على صعيد النهج الذي تعتمده البلدان إزاء أطر الرصد والإبلاغ الخاصة بها.

رابعاً- النمو الأزرق- الدعم لتحقيق خطة عام 2030

35- يشكل "النمو الأزرق" نهجاً ابتكارياً، ومتكاملاً ومتعدد القطاعات إزاء إدارة واستخدام الموارد المائية بما يحقق النمو الشامل الذي يساهم في الركائز الثلاث لخطة عام 2030 (الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية) مع إمكانية تعجيل العمليات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة (Burgess وآخرون، 2018). وتدرج مشاريع النمو الأزرق العديد من الطرق المستخدمة لاستخلاص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتساهم بالتالي على نحو غير مباشر في رصد أهداف التنمية المستدامة. إضافةً إلى ذلك، إن تنفيذ مبادرة النمو الأزرق لصكوك المنظمة الملزمة وغير الملزمة ينشئ الآليات والإجراءات الضرورية لرصد التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وتوضع أيضاً الأنشطة الجارية والمقرّرة للمنظمة حول النمو الأزرق في ما يخصّ إطاره الاستراتيجي في الفقرات من 10 إلى 13 و40 و41 من الوثيقة COFI/2018/11.

36- وقد أثبتت مبادرة النمو الأزرق الخاصة بالمنظمة أنها تشكل منصةً فعالة لوضع برامج باتجاه تحقيق مختلف الأهداف الواردة في خطة عام 2030. وهي تشمل صكوكاً متجدّدة في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد مثل الاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وترتبط بجميع أهداف التنمية المستدامة التي تدعم المنظمة البلدان لتحقيقها. وينعكس بعضها في الأمثلة الواردة أدناه.

37- وأما مكون التجارة الزرقاء في مبادرة النمو الأزرق فيشمل المنتدى الأزرق، وهي منصة متعددة أصحاب المصلحة تعني الحكومة، والصناعة وجمعيات صيادي الأسماك، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مع تركيز خاص على القطاع الخاص. وقد يعالج المنتدى الأزرق قضايا تتطلب مُجاً شاملة ومتسقة وحلولاً مشتركة. ويمكن أن تشمل هذه الأخيرة ظروف العمل اللائق في سلسلة قيمة الأغذية البحرية، والاتجار بالبشر، والاستدامة وآثار تغير المناخ التي تهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

38- ويمكن أن يكون المنتدى الأزرق محفزاً لإقامة شركات متعددة القطاعات توجه العمل الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المباشر للترويج لعمل أصحاب المصلحة (القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والحكومات) في مجال تحويل قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وسوف يسعى إلى توليد أوجه تآزر بين مبادرات مختلف القطاعات/الجهات الفاعلة، والتعرف إلى الفرص المتاحة لعقد تحالفات استراتيجية مع مبادرات أخرى جارية.

39- وقد يبيّن المنتدى الأزرق على التجربة الإيجابية لحوار فيغو، ومشروع النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك، وشبكة المعلومات عن الأسماك العالمية وبرامج قائمة أخرى.

40- وتقتراح الأمانة أن يُقدّم شكل المنتدى الأزرق واختصاصاته إلى الدورة القادمة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك لكي تنظر فيها.

41- وبوصفها حلقات حاسمة الأهمية في سلسلة قيمة الأغذية البحرية، تشكل مرافئ الصيد مواقع رئيسية لتوليد المنافع الاقتصادية والاجتماعية. غير أن المرافئ قادرة على تحقيق مزيد من النمو من خلال اعتماد نُهج أكثر شمولية، وبخاصة الاستدامة البيئية. ولذا، تقترح المنظمة وضع توجيهات حول أفضل الممارسات الدولية لمرافئ الصيد الرامية إلى الانتقال إلى نماذج النمو الأزرق- مرافئ الصيد التي تتمتع بالاستدامة البيئية، والاقتصادية والاجتماعية.

42- ويُقترح أن تجري مناقشة مضمون وطرق هذه التوجيهات حول أفضل الممارسات الدولية الخاصة بمرافئ الصيد للنمو الأزرق من خلال اجتماع لأصحاب المصلحة مع سلطات المرافئ الدولية الرئيسية والخبراء في فيغو، إسبانيا. ومن المتوقع أن يقوم التطوير اللاحق للتوجيهات حول أفضل الممارسات بالاستفادة من الصكوك الدولية القائمة والنُهج المتصلة بالاستدامة الاجتماعية (مثلاً العمل اللائق، والشمولية الجنسانية)، والاقتصادية (مثلاً التجارة، وتنمية سلسلة القيمة) والبيئية (مثلاً الاستخدام الكفوء للموارد)، بهدف دمجها في عمليات المرافئ وإدارتها.

43- ويُنظر إلى المرافئ الزرقاء على أنها مبادرة متعددة وكالات الأمم المتحدة بمشاركة وكالات مثل منظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية.

44- كما أن تنفيذ إطار النمو الأزرق في عمليات مرافئ الصيد قد يساهم في استدامتها الطويلة الأجل وفي تحقيق خطة عام 2030. وتقتراح الأمانة عرض هذه التوجيهات على اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك في عام 2019 لكي تنظر فيها.

45- **الهدف 2 - القضاء على الجوع:** تعمل المنظمة وشركاؤها في آسيا على وضع نظم غذائية زراعية للأسمك مراعية للتغذية لضمان أن تكون برامج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية قادرة على توقع وقياس ورصد وتقييم الآثار التغذوية لأنشطة هذه النظم الغذائية.

46- **الهدفان 1 و3 - القضاء على الفقر، وتوفير الصحة الجيدة والرفاه:** قام كل من المنظمة وشركائها بتطوير أفران FTT-Thiaroye التي تم اعتمادها في كوت ديفوار عام 2014 بوصفها طريقة بديلة بسيطة وإنما فعالة لتدخين الأسماك عوضاً عن الطريقة التقليدية. فهذه الأفران تحترق بصورة أنظف وتتطلب كمية أقل من الحطب للتدخين كما أنها تولد العديد من المنافع للنساء: بيعة عمل أكثر صحةً، وتدني حالات المشاكل التنفسية، وجودة أفضل للمنتجات التي تفرض أيضاً أسعاراً أعلى، وتوفر مزيد من الوقت لحضور صفوف محو الأمية.

47- **الهدف 5 - المساواة بين الجنسين:** لقد ركّز مكوّن ممول من النرويج في أحد برامج المنظمة الخاص بمصايد الأسماك في الصومال على ضرورة بناء سفن أفضل وأكثر أماناً تحلّ محلّ المراكب غير الآمنة التي يستخدمها أغلبية الصيادين الساحليين على نطاق صغير. وثبني السفن الجديدة بحسب معايير السلامة المعتمدة في المنظمة على يد الصوماليين، بما في ذلك النساء، الذين تم اختيارهم لاكتساب المهارات الهامة في مجال بناء السفن.

48- **الهدف 8 - العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** إن ميثاق النمو الأزرق الذي تمّ اعتماده في كابو فيردي عام 2015 يرتّب أولويات التنمية البيئية، والاقتصادية والاجتماعية للمحيطات. وتشمل هذه الأولويات البحث في مجال تغير المناخ، وصون أسماك القرش، وتنمية المناطق البحرية المحمية، وتعزيز جماعات مصايد الأسماك، وتحسين جودة المنتجات السمكية، وتمكين مجموعات النساء من تسويق أسماكها مباشرة لدى المطاعم، وتحسين شبكات النقل البحري لغرض السياحة وتوليد فرص عمل للشباب الذين غالباً ما يرغبون على البحث عن عمل في الخارج.

49- **الهدف 9 - الصناعة، والابتكار والبنية التحتية:** لقد أدت إعادة بناء أسطول الصيد الفلبيني إثر الإعصار الذي ضرب البلاد عام 2013 والذي ألحق أضراراً بـ 30 000 مركب، إلى بناء سفينة هجينة أكثر كفاءة وأماناً تبقى ملتزمة بالتصاميم التقليدية. وهذه السفينة الجديدة، التي تدرّب العمال المحليون على بنائها، تُصنّع من الألياف الزجاجية وفقاً لمعايير السلامة المعتمدة في المنظمة، وليس من الهيكلية الخشبية التقليدية. وأما الابتكار الذي يقلّل من استخدام الموارد فما زال يحترم التقاليد وقد حظي بقبول جماعات الصيادين المحليين.

50- **الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان:** تعمل المنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مع ستة بلدان للحدّ من الصيد العرضي والترويج لمزيد من ممارسات الصيد المسؤولة. ويتطرق المشروع أيضاً إلى الحدّ من خسائر الأغذية، ويشجع استدامة سبل العيش من خلال تحسين إدارة الصيد العرضي والتقليل من المصيد المرتجع والأضرار في قعر البحر. وبهذه الطريقة، يمكن للمشروع أن يحوّل مصايد الأسماك التي تستخدم شبك الجزر القاعية إلى مصايد أسماك مسؤولة.

51- **الهدف 13 - العمل في مجال المناخ:** لقد ركّزت المنظمة انتباهها على الحدّ من استخدام الوقود المرتبط بالتخفيف من غازات الدفيئة المنبعثة من مصايد الأسماك الطبيعية في تايلند لتوفير العديد من المنافع الاقتصادية والبيئية. وأظهرت المقابلات التي أُجريت مع القباطنة فهماً محدوداً للدور الهام الذي يمكنهم تأديته في خفض استهلاك الوقود، وكيف يمكن للممارسات في سفن الصيد بشباك الجرّ التايلندية أن تساعد الصناعة في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وبالتالي تخفيض بصمتها الكربونية.

52- **الهدف 14 - الحياة تحت الماء:** يشمل الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة أكثر من مجرد صون المحيطات من خلال التركيز على الأشخاص والجماعات الساحلية التي تعتمد على الموارد البحرية. وبالتالي، إن أنشطة النمو الأزرق للمنظمة في إطار الهدف 14 تطال جميع أهداف التنمية المستدامة من أجل إقامة ومعالجة الروابط بين الهدف 14 وغيره من المقاصد في خطة التنمية لعام 2030، وبخاصة الهدف 1 للقضاء على الفقر، والهدف 2 للقضاء على الجوع، والهدف 8 للعمل اللائق والنمو الاقتصادي.

53- وتدعم مبادرة النمو الأزرق البلدان بمعلومات عن المستويات المثلى للصيد، وتوسيع نطاق تربية الأحياء المائية، والوصول العادل والآمن إلى الموارد المائية الحية والأسواق لتحقيق التنمية المستدامة. إضافةً إلى ذلك، إن مبادرة النمو الأزرق تدعم عملية بناء القدرات من أجل تنفيذ صكوك ملزمة وغير ملزمة تمّ التفاوض بشأنها مع بلدان أعضاء يمكنها المساعدة في تحقيق غايات الهدف 14، بما في ذلك مدونة السلوك للمنظمة بشأن الصيد الرشيد، والاتفاق بشأن تدابير دولة الميناء، والخطوط التوجيهية بشأن خطط توثيق المصيد، والخطوط التوجيهية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والخطوط التوجيهية بشأن التوسيم الإيكولوجي.

54- **الهدفان 6 و15 - المياه النظيفة والإصحاح والحياة على الأرض:** تطرح المياه في كل من الجزائر، وجمهورية مصر العربية وعمان تحدياً إضافياً إلى عدم توفّر تربة ذات نوعية جيدة؛ إنما يشكل الاستزراع المائي الزراعي المتكامل حلاً لإنتاج الخضار، والفاكهة وأغذية أخرى. ويمكن لهذا الاستزراع أن ينتج أغذية تُزرع محلياً وتكون غنية بالبروتين والمعادن، من دون استخدام كثيف للمياه. ومن خلال الجولات الدراسية التي تنظمها المنظمة بين المزارعين، قام المزارعون الجزائريون والمصريون والعمانيون بزيارة 15 مزرعة تستخدم الاستزراع المائي الزراعي المتكامل، كما تعلّموا طرقاً وتقنيات جديدة من بعضهم البعض.

55- **الهدف 17 - الشراكات لتحقيق الأهداف:** يوفّر برنامج نانسن، وهي شراكة بين المعهد النرويجي للبحوث البحرية والمنظمة، منصةً للعديد من البلدان النامية التي تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة من أجل إجراء بحوث بحرية بصورة مستقلة والحصول على معلومات هامة وأساسية للإبلاغ عن إنجازات الهدف 14. كما أن حوار القطاع الخاص مع أصحاب المصلحة الآخرين أساسي لتحقيق خطة التنمية لعام 2030، وتأمل المنظمة العمل مع القطاع من خلال إقامة المنتدى الأزرق.